

مسند الإمام زيد بن علي في ميزان النقد الحديثي



محمد بن قيّدة

سنة رابعة دكتوراه - جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية -
أستاذ بالمعهد الوطني للتكوين بقطاع الشؤون الدينية - غليزان -

ملخص البحث بالعربية

يعرض هذا البحث دراسة نقدية حول أصالة نسبة «مسند الإمام زيد» أو «المجموع الفقهي» إلى «زيد بن علي» على ضوء قواعد النقد الحديثي، وقدمت بين يدي الدراسة تعريفاً موجزاً بالإمام زيد بن علي، وهو إمام ثقة احتجّ المحدثون بروايته، تنتسب إليه الزيدية، ثم قدمت تعريفاً موجزاً بالكتاب بيّنت فيه أحوال رواته عند علماء الحديث النقّاد، خاصة «أبو خالد عمرو الواسطي» الذي روى الكتاب عن زيد بن علي مباشرة، كما بيّنت نظرة الزيدية إلى «مسند زيد» وإلى رواته، وذكرت ما استدلوا به على صحة نسبته إليه مع مناقشتها بإيجاز، ثم أوردت الأدلة التي تثبت عدم صحة نسبة هذا الكتاب إلى زيد بن علي وفق قواعد المحدثين في نقد الروايات.

ملخص البحث بالإنجليزية

This paper discuss a critical study about the authenticity of proportion «Musnad of Imam Zaid» to him, in the light of criticism tradition rules, it presents a brief definition of the book. Then discussed Zaidiyya evidence about the correct proportion of the book to Zaid. And historical evidence that prove the none adherence of Zaid bin Ali and demonstrate the none belonging of the book, The likely to Abdul Aziz ibn Ishaq Who involves the critical study of This book.

تمهيد:

بعد التطور الذي عرفته الطباعة في العصر الحديث، نشطت حركة علمية موازية لهذا التطور تعنى بإحياء التراث المعرفي، وتحقيق المؤلفات والمصادر العلمية الأصيلة، فبرزت مع تلك الجهود - في مجال تحقيق التراث - إشكالية صحة نسبة كثير من المصنفات المطبوعة إلى مؤلفيها.

ولمّا طبع «مسند الإمام زيد» في أوائل القرن العشرين، ثم وضع المستشرق فنسك هذا «المسند» ضمن مصنفات السنة المفهرسة في كتابه «مفتاح كنوز السنة»، كان لهذين العاملين أثر إبراز هذا الكتاب إلى الواجهة، بعدما كان انتشاره وتداوله قاصراً على الزيدية غالباً، وأثار ذلك عديد التساؤلات والإشكالات حول أصالة هذا الكتاب، ومدى صحة نسبته إلى «زيد بن علي»، ومكانته بين المصنفات الحديثية المشهورة عند أهل السنة، وأحوال رواته عند المحدثين النقاد، وموضع الكتاب عامة من حيث الثقة والقبول، خاصة وأنه يعتبر من أهم مصادر الزيدية في الرواية.

وسأطرق في هذا البحث إلى مناقشة هذه الإشكالات على ضوء منهجية النقد الحديثي، لأن قواعد المحدثين هي مقياس القبول والردّ عندما يتعلق الأمر بأحوال الرواة والمرويات وكتب الرواية.

وقبل الكلام على مسند الإمام زيد وصحة نسبته إليه من وجهة نقدية حديثية، أمهد بتعريف موجز بالإمام زيد بن علي ومذهب الزيدية المنتسبين إليه.

• أولاً: ترجمة موجزة للإمام «زيد بن علي»⁽¹⁾:

هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، أبو الحسين المدني، إمام ثقة، أخو أبي جعفر الباقر وعبد الله وعمر⁽²⁾.

خرج في كوفة أيام «هشام بن عبد الملك» سنة (122هـ) ودعا إلى نفسه، وقاتل الجيش الذي بعثه إليه «يوسف بن عمر الثقفي» أمير الكوفة، فقتل «زيد» في المعركة⁽³⁾.

(1) ترجمته في: التاريخ الكبير، البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986 عن: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ج3، ص403. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271/1952هـ عن: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ج3، ص568. الثقات، ابن حبان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1393/1973هـ، ج4، ص249. تهذيب الكمال، المزي، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1413/1992هـ، ج10، ص95.

(2) التاريخ الكبير، ج3، ص403. وتهذيب الكمال، ج10، ص95.

(3) ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، تحقيق محمد عطا - مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1412/1992هـ، ج7، ص218-219. وسير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق كامل الخراط - شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1402/1982هـ، ج5، ص389.

قال الذهبي: «وكان ذا علم وجلالة وصلاح... خرج متأولاً، وقتل شهيداً»⁽¹⁾.
روى عن: أبان بن عثمان بن عفان، وأبيه: علي بن الحسين، وأخيه: أبي
جعفر الباقر، وغيرهم، قال ابن حبان: «رأى جماعة من أصحاب رسول الله
ﷺ».

وروى عنه: جلة من كبار المحدثين والفقهاء منهم: الأعمش، وشعبة
بن الحجاج، وابن شهاب الزهري، وغيرهم، كما روى له من المنسبين إلى
الزيدية: أبو الجارود، وأبو خالد عمرو الواسطي⁽²⁾.
أخرج له: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه⁽³⁾.
• ثانياً: نظرة عامة عن المذهب الزيدي ونشأته:

إذا رجعنا إلى كتب دراسة الفرق الإسلامية نجد الشهرستاني يعرف الفرقة
بقوله: «هم أتباع زيد بن علي بن الحسين ﷺ، ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة
ﷺ، وجوزوا أن يكون كل فاطمي عالم شجاع سخّي خرج بالإمامة، أن يكون
إماماً واجب الطاعة، سواء كان من أولاد الحسن، أو أولاد الحسين ﷺ»⁽⁴⁾.

ويذكر أبو الحسن الأشعري: أنّهم «سُموا "الزيدية" لتمسكهم بقول "زيد
بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب"»⁽⁵⁾.

وتعرّف بعض كتب الزيدية المعاصرة المذهبَ الزيديّ بما يلي: «هذا الاسم
يطلق في عرف الزيدية على أئمة أهل البيت النبوي ومن تابعهم في العدل
والتوحيد، والقول بإمامة زيد، ووجوب الخروج على الظلمة، واستحقاق
الإمامة بالفضل والطلب لا بالوراثة، مع القول بتفضيل عليّ ﷺ وأولويته
بالإمامة، وقصرها على البطين الحسن والحسين»⁽⁶⁾.

ومعظم الزيدية يقرّون خلافة أبي بكر وعمر، خلافاً لبقية الشيعة، إلا

(1) سير أعلام النبلاء، ج5، ص389 و391.

(2) ينظر: تهذيب الكمال، ج10، ص96.

(3) المصدر نفسه، ج10، ص98.

(4) الملل والنحل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، دت، ص154-155.

(5) مقالات الإسلاميين، تحقيق محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت،
1411هـ/1990، ج1، ص136.

(6) الزيدية نظرية وتطبيق، علي عبد الكريم الفضيل، دار العصر الحديث، بيروت، ط2،
1412هـ/1991، ص15.

أنهم متفقون على أن علياً أحق بالخلافة منهما، وأنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، أما في الفروع الفقهية فهم على مذهب أبي حنيفة، إلا في مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعي أو الشيعة⁽¹⁾.

وبذلك يعلم أن الزيدية من أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة في الأصول والفروع.

كما اختلفت الزيدية إلى عدة فرق ذكرها الشهرستاني والأشعري وغيرهما، أبرزها: «الجارودية»: وهم أصحاب أبي الجارود زياد بن أبي زياد، و«السليمانية»: أصحاب سليمان بن جرير، و«النعمية»: نسبة إلى «نعيم بن اليمان»، و«الصالحية»: ينتسبون إلى «الحسن بن صالح»، و«البترية»: أصحاب كثير النوى «الأبتر»، و«الهادوية» نسبة إلى الهادي إلى الحق، لكن هذه الفرق لم يعد لها مكانة بارزة عند الزيدية المعاصرين، إذ أن المذهب الأكثر انتشاراً بين الزيدية اليوم هو مذهب «الهادوية»⁽²⁾.

أما عن بداية ظهور الزيدية ونشأتها: فأول ما بانَت الزيدية عن الشيعة؛ كما جاءت جماعة من الشيعة، وقالوا لزيد: تبرأ من أبي بكر وعمر حتى ننصرك، فأبى؛ فرفضوه وسمّوا «رافضة»، وبقي مع زيد جماعة سمّوا «بالزيدية»⁽³⁾.

وبعد مقتل «زيد» خلفه من بعده ابنه «يحيى»، وسار على درب والده في قتال الأمويين إلى أن قُتل يحيى بن زيد سنة (126هـ)، في خلافة الوليد بن يزيد بن عبد الملك الأموي، ثم فُوِّض الأمر بعد يحيى إلى «محمد» و«إبراهيم» ابني عبد الله بن الحسن بن علي، فقتلا كذلك⁽⁴⁾.

قال الشهرستاني: «وكان يخرج واحد بعد واحد من الأئمة ويلي أمرهم»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص 135-137. والملل والنحل، ص 160-162.

(2) ينظر: مقالات الإسلاميين، الأشعري، ج 1، ص 140-145. والملل والنحل، الشهرستاني، ص 157-161. والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الرياض، 1420هـ/2000، ص 76-78.

(3) تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 2003، ج 3، ص 415. وسير أعلام النبلاء، ج 5، ص 390.

(4) ينظر: المنتظم، ج 8، ص 36 إلى 68. والكامل في التاريخ، ابن الأثير، عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1417هـ/1997، ج 4، ص 259.

(5) الملل والنحل، ص 157.

ثم بعد ذلك ظهر أمر الزيدية بخراسان على يد «الناصر الأطروش» المتوفى سنة (304هـ)⁽¹⁾.

• ثالثاً: التعريف بـ«مسند الإمام زيد» ومكانته عند الزيدية:

أ • تسميته ومضمونه وتدوينه: يعرف هذا الكتاب عند الزيدية باسم «المجموع الفقهي»، كما يطلق عليه «مسند الإمام زيد بن علي» أيضاً تجوزاً لأنه يروي الأحاديث المسندة من طريق «زيد بن علي» إلى النبي ﷺ.

لكن «المسانيد» في اصطلاح المحدثين هي: المصنفات التي تجمع أحاديث كل صحابي على حدة، من غير النظر إلى الموضوع الذي يتعلق به الحديث، مثل «مسند أحمد بن حنبل» و «ابن أبي شيبة» وغيرهما⁽²⁾.

يقول ابن الصلاح: «عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما روه من حديثه»⁽³⁾؛ فيقول المصنّف فيها مثلاً: ذكّر ما روي عن أبي بكر الصديق عن النبي، ثم يسوق حديثه وهكذا⁽⁴⁾.

لذا فإنّ تسمية الكتاب «بالمسند» ليست على اصطلاح المحدثين، فإنّما يحتوي الكتاب على مجموعة أخبار وآثار مرتبة على أبواب الفقه ككتب السنن⁽⁵⁾.

لكن تبقى تسمية «المجموع» بذلك مجرد اصطلاح يوافق المعنى اللغوي العام للكلمة كما ذكر محقق الكتاب، وإن كان هذا الإطلاق غير محرّر على اصطلاح المحدثين؛ فالأدق أن يطلق عليه التسمية الثانية وهي «المجموع»، خاصة وأنها هي التسمية الغالبة والمشتهرة في أثبات أئمة الزيدية على ما ذكر

(1) ينظر: المصدر نفسه، ص 156. والزيدية نظرية وتطبيق، علي عبد الكريم، ص 21.

(2) ينظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001/1421، ج 1، ص 101-102. والسنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط 3، 1980/1400، ص 338.

(3) علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، 2013/1434، ص 38.

(4) ينظر: فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ج 1، ص 101.

(5) نبّه إلى عدم موافقة تسمية الكتاب لاصطلاح المحدثين محمد رشيد رضا في: مجلة «المنار»، مجلد 24، سنة 1923/1341، ص 78.

محقق الكتاب⁽¹⁾.

ولعلّ طبع الكتاب في العصر الحديث بعنوان «مسند الإمام زيد» هو سبب شهرة هذه التسمية، لأنّ التسمية الشائعة قديماً هي «المجموع»، يشهد لذلك أنّنا نجد الشوكاني والسياعي مثلاً يطلقان عليه اسم «المجموع»⁽²⁾، وكذا ما أورده محقق الكتاب - كما سبق - عن بعض أئمة الزيدية المتقدمين من اشتها هذه التسمية عندهم.

وهذا «المجموع» رواه: أبو خالد الواسطي، ويشتمل على الفقه والحديث، لكن ليس هناك فصل بين المجموع الفقهي والحديثي، بل إن الباب الواحد يجمع الحديث والفقه معاً، فهو يروي في باب الصلاة الآثار عن آل البيت، وتُرفع أحياناً إلى النبي عليه الصلاة والسلام، وأحياناً تقف المرويات على عليّ ﷺ، وفيه أيضاً فقه الإمام زيد وما استنبطه، وهكذا في جميع أبواب الكتاب. يبتدأ الكتاب بباب الطهارة، ثم الصلاة ثم الزكاة والصوم، ثم الحج والأضاحي، ثم الأطعمة والأشربة، ثم الذبائح ثم البيوع، وهكذا في سائر الأبواب الفقهية⁽³⁾.

ويضمّ «المجموع»: (228) حديثاً مرفوعاً إلى النبي عليه الصلاة والسلام، ومن الأخبار عن عليّ ﷺ (320) خبراً، وعن الحسين خبيرين فقط⁽⁴⁾. يرى علماء الزيدية أن الإمام زيد هو أول من دوّن الفقه وبوبه، مع أنهم يعترفون بأن العصر الذي عاش فيه لم يكن عصر تدوين العلوم، فنسبوا إليه هذا الكتاب وغيره ك«تفسير الغريب» و«كتاب الحقوق» وغيرها⁽⁵⁾. لكن الذي يتفق مع روح العصر حينئذ أنه لم ينقل مدوناً عن زيد؛ ولهذا

(1) ينظر: مسند الإمام زيد بن علي، جمع عبد العزيز بن إسحاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1983، مقدمة التحقيق، ص 17.

(2) نظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي لشوكاني، دار المعرفة، بيروت، ج 2، ص 330. والروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير، شرف الدين السياغي، دار الجيل، بيروت/ دت، ج 1، ص 11.

(3) الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، ص 272.

(4) مسند الإمام زيد، مقدمة التحقيق، ص 19-20.

(5) الروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير، ج 1، ص 36. وينظر: الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص 231.

نجد عبارات المجموع تدل على أنه مروى عنه، وأنه لم يُتلقى مدونا، ففي الأحاديث يقول الراوي: «حدثني زيد بن علي عن أبيه عن جده...»، زيادة على ذلك أنه لو كتبه لكان معروفا متداولاً عند المحدثين، ولنقل كما نقل «الموطأ» مثلاً وغيره من المصنّفات⁽¹⁾، ولاشتهر اسمه بين المصنّفات الحديثية المعتمدة كالسنن والجوامع والموطآت والمسانيد وغيرها، ولكثر النقل عنه في كتب الفقه والسنة كغيره من المصنّفات الحديثية المعروفة.

ب • مكانته عند الزيدية: «المسند» أو «المجموع» عند الزيدية هو العمدة والأصل في المرويات، فهو بمنزلة صحيحي البخاري ومسلم عند السنة، لأنهم يرون: أن الأمة تلقته بالقبول؛ ولهذا يقول شارح الكتاب شرف الدين السياغي: «فهو أول تصنيف في الآثار والسنن... وكان بالتأثير في غيره أولى وأقمن، كيف لا وسنده محتو على خيرة الخير وسادات البشر... حوى مع صغر حجمه من أحاديث الأحكام المرفوعة إلى النبي ﷺ والموقوفة على أمير المؤمنين علي»⁽²⁾.

ويقول: «وإلا فهذا المجموع الكريم قد تلقى بين أهل البيت بالقبول، بل بين الأمة كما ذكر الهادي إلى الحق»⁽³⁾.

ج • من شروحه: «المنهاج الجلي» للإمام المهدي بن المطهر، و«الروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير» للقاضي شرف الدين السياغي، وشرح الإمام القاضي أحمد بن ناصر المخلافي⁽⁴⁾.

• رابعا: إسناد الكتاب وأحوال رواته من حيث التوثيق:

أ • إسناد الكتاب: روى المسند: عبد العزيز بن إسحاق البغدادي (وهو جامع المسند)، عن أبي القاسم علي بن محمد الكوفي، عن سليمان بن إبراهيم بن عبيد المحاربي، عن نصر بن مزاح، عن إبراهيم بن الزبرقان، عن أبي خالد عمرو الواسطي⁽⁵⁾، عن زيد بن علي بن الحسين. وهو يروي: عن أبيه، عن

(1) الإمام الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص 271.

(2) الروض النضير، ج 1، ص 7.

(3) المصدر نفسه، ج 1، ص 11.

(4) ينظر: المصدر نفسه، ج 1، ص 7.

(5) ستأتي ترجمة هؤلاء الرواة في الصفحات الموالية: من ص 7 إلى 9.

جدّه، عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام:⁽¹⁾.

وهكذا في عامة الكتاب يروى بهذا السند عن أبي خالد الواسطي؛ الذي يروى مباشرة عن زيد بن علي هذه الروايات، وأحيانا يروي أبو خالد أقوال زيد بن علي الفقهية.

ب • أقوال الأئمة النقاد في رواية «المجموع»: الإمام زيد بن عليّ ومن يروي عنهم، ممن لا يخفى حالهم، ولا يحتاج في مثلهم إلى نظر وبحث؛ فأبوه «علي» تابعي ثقة⁽²⁾، وجدّاه الحسين وعليّ عليهما السلام ما صحابيّان جليلان.

أمّا من روى عن «زيد» بداية من أبي خالد الواسطي ومن بعده من الرواة، فنحتاج إلى البحث في أحوالهم ومعرفة مكانة روايتهم عند المحدثين النقاد من حيث القبول والردّ؛ وفيما يلي بيان ذلك:

• الراوي الأول: أبو خالد عمرو الواسطي؛ أهم راو للمسند لكونه الناقل له عن «زيد»:

هو عمرو بن خالد أبو خالد مولى بني هاشم؛ فهو هاشمي بالولاء أي أنه ليس هاشميا بالنسب، ولد بالكوفة ثم انتقل إلى واسط⁽³⁾، وكانت وفاته بعد العشر الخامسة من المائة الثانية من الهجرة⁽⁴⁾.

روى عن: حبة بن أبي حبة الكوفي، وحبيب بن أبي ثابت، وزيد بن عليّ، وأبي هشام الرماني وغيره. وروى عنه: إبراهيم بن زياد الطائي الكوفي، وإبراهيم بن هراسة الشيباني، وجعفر بن زياد الأحمر، وسويد بن عبد الرحمن وغيرهم⁽⁵⁾.

اختلف السنة والزيدية في توثيقه وقبول روايته؛ فاتّفق المحدثون النقاد من

(1) مسند الإمام زيد، ص 47-48. وينظر: مقدمة التحقيق، ص 13-14.

(2) ترجمته في: التاريخ الكبير، ج 6، ص 266. وثقات ابن حبان، ج 5، ص 159. وتهذيب الكمال، ج 20، ص 382.

(3) ينظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396، ج 2، ص 76. وتهذيب الكمال، ج 21، ص 603-604.

(4) أي: بعد الخمسين ومائة للهجرة، وذكر ابن حجر أنّ وفاته كانت بعد العشرين ومائة للهجرة. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط 1، 1986، ص 421. والإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص 233.

(5) ينظر: الجرح والتعديل، ج 6، ص 230. وتهذيب الكمال، ج 21، ص 604-605.

السنة على جرحه وتكذيبه، بينما وثقه الزيدية وقبلوا روايته.

وفيما يلي عرض لأقوال أئمة الزيدية وأهل السنة فيه:

- قول الزيدية فيه: ذهب الزيدية إلى جعل «أبي خالد» في أعلى درجات التوثيق، واعتبروه نجم الرواة وإمامهم؛ قال شرف الدين السياغي - شارح «مسند زيد» -: «هو الشيخ الحافظ المحدث أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي... فاعلم أن الأئمة من أهل البيت سلام الله عليهم من عصر الإمام «زيد بن علي» إلى وقت متأخريهم متفقون على الاحتجاج به والرواية عنه والاعتراف بفضله؛ منهم الإمام أحمد بن عيسى بن زيد... ومنهم الهادي إلى الحق، والناصر الأطروش؛ ثم ساق أقوالاً لأئمة الزيدية في توثيقه، ورد على من جرحه وأسقط روايته»⁽¹⁾.

وقال صارم الدين بن الوزير: «وهو مسلسل الأحاديث بالسلسلة الذهبية»⁽²⁾.
- كلام علماء الجرح والتعديل في أبي خالد الواسطي: اتفق علماء الجرح والتعديل من المحدثين على تكذيبه ونكارة حديثه، وهذه بعض نصوصهم في ذلك:

ذكر عنه معاصره «وكيع بن الجراح» حقيقة تاريخية هامة، فقال: «كان في جوارنا يضع الحديث؛ فلما فطن له تحوّل إلى واسط»⁽³⁾.

وقال أحمد بن حنبل: «كذاب، يروي عن زيد بن علي، عن آبائه، أحاديث موضوعة؛ يكذب»⁽⁴⁾، بل أغلظ الإمام أحمد القول فيه حتى قال الأثرم: «لم أسمع أبا عبد الله يصرح في أحد ما صرح به في عمرو بن خالد من التكذيب»⁽⁵⁾.
وقال يحيى بن معين: «عمرو بن خالد كذاب غير ثقة ولا مأمون»، وقال

(1) الروض النضير، ج1، ص25-26.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص25.

(3) الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997/1418، ج6، ص217. وميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط1، 1963/1382، ج3، ص257.

(4) الضعفاء الكبير، العقبلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1984/1404، ج3، ص268.

(5) تهذيب التهذيب، ابن حجر، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1326، ج8، ص27.

إسحاق بن راهويه وأبو زرعة الرازي: «كان يضع الحديث»⁽¹⁾.
وقال البخاري: «منكر الحديث»⁽²⁾، وقال أبو حاتم الرازي والنسائي
والدارقطني: «متروك الحديث»⁽³⁾.

وقال ابن حبان: «كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات»⁽⁴⁾.
وتكلم الحاكم في روايته عن زيد خاصة فقال: «يروي عن زيد بن علي
الموضوعات»⁽⁵⁾.

كما بين ابن عديّ حكم غالب مروياته بقوله: «وعامة ما يرويه موضوعات»⁽⁶⁾.
هذا حال عمرو بن خالد الواسطي؛ وهو مدار الإسناد ومحور الرواية في
هذا المسند، كلام جهابذة المحدثين النقاد وأئمة الجرح والتعديل فيه؛ يُظهر
اتفاقهم على جرحه بأقصى درجات الجرح، وحكمهم على روايته بالوضع
والكذب والترك؛ بل إن الإمامين أحمد والحاكم صرحا بأن روايته عن زيد بن
علي خاصة في عداد الموضوعات، كما أنّ كلام ابن حبان يشير إلى ذلك أيضا.
• الراوي الثاني: روى عن أبي خالد الواسطي: إبراهيم بن الزبرقان.

وهو إبراهيم بن الزبرقان التميمي، أبو إسحاق الكوفي، حدث عن: أبي
روق والحجاج بن أرطاة، وروى عنه: أبو نعيم وأبو غسان، مات سنة ثلاث
وثمانين ومائة⁽⁷⁾.

اختلف علماء الجرح والتعديل في توثيقه: حيث وثّقه: ابن معين. وقال
البخاري وأبو داود: لا بأس به⁽⁸⁾، أما أبو حاتم الرازي فقال فيه: «يكتب حديثه

(1) هذه الأقوال من: الجرح والتعديل، ج6، ص230. والضعفاء الكبير، ج3، ص268. وتهذيب
الكمال، ج21، ص605.

(2) التاريخ الكبير، ج6، ص328.

(3) الجرح والتعديل، ج6، ص230. وتهذيب التهذيب، ج8، ص27.

(4) المجروحين، ج2، ص76.

(5) تهذيب التهذيب، ج8، ص27.

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، ج6، ص224.

(7) ينظر: التاريخ الكبير، ج1، ص286. والجرح والتعديل، ج2، ص100.

(8) لسان الميزان، ابن حجر، دائرة المعارف النظامية، الهند/ مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2،
1971/1390، ج1، ص58.

ولا يحتج به»⁽¹⁾، وذكره ابن الجوزي والذهبي في كتابيهما في الضعفاء⁽²⁾.

- الراوي الثالث: وروى عن إبراهيم بن الزبرقان: نصر بن مزاح وهو نصر بن مزاحم العطار أبو الفضل، سكن بغداد. روى عن: شعبة، وأبي الجارود وغيرهم، وروى عنه: يزيد بن عبد الرحمن ونوح بن حبيب، توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين⁽³⁾.

ضعّفه علماء الجرح والتعديل؛ فقال أبو حاتم: «واهي الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه»⁽⁴⁾، وقال أبو خيثمة: «كان كذاباً»، وقال الدارقطني: «ضعيف»⁽⁵⁾.

وقال العقيلي: «شيعي، في حديثه اضطراب وخطأ كثير»⁽⁶⁾.

أما جامع هذا المسند:

- وهو الراوي الرابع: عبد العزيز بن إسحاق البغدادي: فهو عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر بن روزبهان بن الهيثم، أبو القاسم يعرف «بابن البقال». حدّث عن: محمد بن سهل العطار، وعلي بن العباس الكوفي وغيرهم، وسمع منه: أبو القاسم بن الشلاج وأبو الفوارس، توفي سنة ثلاث وستين وثلاثمائة⁽⁷⁾.

قال أبو القاسم التنوخي: «كان ابن البقال هذا أحد المتكلمين من الشيعة، وله كتب مصنفة على مذهب الزيدية»، وقال أبو الفوارس: «لم يكن في الرواية بذلك، سمعت منه أجزاء فيها أحاديث رديئة»⁽⁸⁾.

(1) الجرح والتعديل، ج2، ص100.

(2) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406، ج1، ص33. وديوان الضعفاء والمتروكين، الذهبي، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط2، 1967/1387، ص16.

(3) الجرح والتعديل، ج8، ص468. وميزان الاعتدال، الذهبي، ج4، ص253.

(4) الجرح والتعديل، ج8، ص468.

(5) الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي، ج3، ص160. ولسان الميزان، ابن حجر، ج6، ص157.

(6) الضعفاء الكبير، ج4، ص300.

(7) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2002/1422، ج12، ص228.

(8) المصدر نفسه، ج12، ص228. ولسان الميزان، ج4، ص25.

وقال الذهبي: له تصانيف على رأي الزيدية، ثم ذكر حديثاً عنه، وتعقبه بقوله: «إسناد مظلم ومتنه مختلق»⁽¹⁾.

يستنتج من هذا العرض لأقوال المحدثين النقاد في رواية «مسند زيد» أنّ أحسنهم حالاً مختلف في توثيقه وهو راوٍ واحد فقط، بينما البقية هم بين متروك ومتهم بالكذب أو ضعيف جداً، والأهم أنّ الراوي الذي عليه مدار الإسناد متروك ومتهم بالكذب والوضع عند المحدثين.

• خامساً: مدى صحة نسبة المسند إلى الإمام زيد بن علي:

يعتبر «مسند الإمام زيد» أو «المجموع الفقهي» أهم كتب الفقه والرواية عند الزيدية؛ فهو الكتاب الذي يربط هذه الفرقة بإمامها، ورغم تضعيف المحدثين لرواية هذا الكتاب، تمسك الزيدية بإثبات صحّته ووافقهم بعض الأفاضل من علماء أهل السنة المعاصرين، وبيان هذين الموفقين فيما يلي:

1- القول بثبوته عن زيد: وهو قول الزيدية، حيث يعتبرونه صحيحاً ثابتاً بإجماع أهل البيت والعترة النبوية، ويرون أن الأمة تلقته بالقبول. كما ذهب إلى هذا القول من علماء أهل السنة الشيخ أبو زهرة⁽²⁾، ووافقه محمد عجاج الخطيب⁽³⁾.

وأنبّه هنا إلى كون الأستاذين الفاضلين مع إثباتهما لصحة نسبة هذا المسند إلى «زيد بن علي» من حيث العموم، فإنّهما يستبعدان أن يكون هو من دوّنه وصنّفه، وإنّما هو مجموع لما روي عنه.

- أدلة المثبتين ومناقشتها: اتفق الزيدية على قبول رواية أبي خالد وأثبتوا صحة المسند، ولهذا عقد الشارح له في مقدمة كتابه «الروض النضير» فصلاً طويلاً في أكثر من سبعين صفحة في توثيق أبي خالد، والرد على من جرحه، وإثبات صحة المسند.

وعندما نرجع إلى كتاب أبي زهرة «الإمام زيد»، نجده مشى على السياق نفسه الذي سلكه شرف الدين السياغي شارح المسند في كتابه «الروض النضير» من حيث الاستدلال وتقرير بعض النتائج.

لذا أعرض أهمّ ما ذكره أبو زهرة والسياسي من الأدلة في إثبات المسند مع

(1) ميزان الاعتدال، ج2، ص623.

(2) في كتابه الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص258.

(3) السنة قبل التدوين، ص370-371.

مناقشة موجزة لها:

الدليل الأول: أن بعض علماء أهل السنة من المحدثين وثق أبا خالد، قال أبو زهرة: «ويجب أن يلاحظ أن بعض المحدثين من علماء السنة قبلوا حديثه ورووا عنه، فكان مقبول الرواية عندهم، فقد جاء في «تهذيب الكمال»... وقد روى له [أي أبو خالد] ابن ماجه والدارقطني»⁽¹⁾.
ثم قال: «ورواة أهل السنة منهم من جرحه ومنهم من عدله... فابن ماجه والدارقطني قبلا حديثه»⁽²⁾.

مناقشته: علماء الجرح والتعديل متفقون على تضعيف «أبي خالد الواسطي» بأغلب ألفاظ الجرح كما سبق بيانه، ولا نجد أحدا منهم وثقه أو ذكر خلافاً في تضعيفه، أما ما ذكره عن ابن ماجه والدارقطني؛ فلا يستقيم القول بأنهما قبلا حديثه لما يلي:

أ • الذي ذكره المزي هو أن ابن ماجه أخرج في «سننه» حديث «أبي خالد»، حيث قال المزي: «روى له ابن ماجه»⁽³⁾، ورواية ابن ماجه له لا تعني أنه قبل روايته ولا أنه عدله، أما الدارقطني فقد سبق في ترجمته أنه قال فيه: متروك الحديث، أضف إلى ذلك أن كلام المزي الذي سبق ذكره من «تهذيب الكمال» ليس فيه ذكر الدارقطني حسب المطبوع.

ب • ابن ماجه لم يلتزم الصّحة في مصنفه، ففي كتابه جملة من الأحاديث الضعيفة وحتى الموضوعية التي يرويها الكذابون، يتفرد بها عن بقية الكتب الستة، حتى قال الإمام المزي: «كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف»؛ يعني بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة⁽⁴⁾؛ وهو كلام إمام خبير بالكتب الستة وله استقراء واسع لمروياتها ولا أدل على ذلك من كتابه «تهذيب الكمال»، كما نبّه الذهبي إلى احتواء سنن ابن ماجه على بعض الروايات المنكرة والموضوعية⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص 234. والروض النضير، ج 1، ص 31. مع ملاحظة التقارب في الاستدلال.

(2) الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص 236.

(3) ينظر: تهذيب الكمال، ج 21، ص 607.

(4) تهذيب التهذيب، ج 9، ص 531.

(5) سير أعلام النبلاء، ج 13، ص 279.

ج • بالإضافة إلى ذلك فإن في «سنن ابن ماجه» رواية متروكين ووضّاعين كذبهم الأئمة النقاد، كما بيّن ابن حجر حيث قال: «فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم»⁽¹⁾.

وهو ما نبه عليه السخاوي أيضا⁽²⁾.

ومن بين هؤلاء الرواة على سبيل المثال «هذيل بن الحكم»، قال فيه البخاري وابن حبان: منكر الحديث⁽³⁾، وقد أورد عمر فلاته في كتابه «الوضع في الحديث»⁽⁴⁾ أمثلة في هذا السياق تراجع هناك.

الدليل الثاني: أن المسند متلقى بالقبول عند العترة، وعند الأمة بأجمعها⁽⁵⁾. مناقشته: الصواب أن يقال أن الزيدية تلقت بالقبول فقط، أما بقية الأمة فإن المحدثين من السنة يكذبون رواته، ولا يقبلون رواياتهم.

الدليل الثالث: أن السبب في الجرح الاختلاف المذهبي، ولا يصحّ الطعن بمجرد الاختلاف في المذهب، أو الخلفية العقدية، والمحدثون جرحوا أبا خالد لحبه أهل البيت ولأنه من الشيعة، وهذا فقط ما جعلهم يطعنون في روايته⁽⁶⁾.

مناقشته: هذا الاستدلال لا يعكس الدوافع الحقيقية لأحكام المحدثين في الرواة عامة وفي «أبي خالد» خاصة؛ لما يلي:

أ • علماء الجرح والتعديل أنصف من أن تأخذهم العصبية إلى الحكم على راو ما بأدنى جرح، فما بالك بتهمة الكذب والوضع، كما أنهم لو كانوا مختلفين في أحكامهم على الراوي لكان هذا الاحتمال واردا، أما وقد اتفقوا ليس على جرح يسير فحسب، بل على تكذيبه؛ فلا يصحّ ردّ قولهم بمثل هذا الافتراض.

(1) النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، السعودية، ط1، 1404هـ/1984، ج1، ص485.

(2) فتح المغيث، ج1، ص100.

(3) ينظر: تهذيب الكمال، ج30، ص159. وتهذيب التهذيب، ج11، ص26.

(4) طبعة مكتبة الغزالي، دمشق، دت، 1401/1981، ج2، ص400 إلى 422.

(5) الروض النضير، ج1، ص11. وينظر: الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص265.

(6) ينظر: الروض النضير، ج1، ص28-31-35.

ب • علماء الحديث يحبون ويجلّون آل البيت دون غلوّ فيهم، فكيف يجرحون راوٍ بسبب حبه لآل البيت، وفي نصوصهم السابقة ما يدلّ على خلوّ جرحهم لأبي خالد من ذلك تماماً.

ج • علماء الجرح والتعديل لهم منهج مستقيم في أصحاب الفرق، مبني على منهج علمي دقيق، يتّسم بالموضوعية والحياد، حتى مع من هم أشد مخالفة لهم من الزيدية كالخوارج والروافض ونحوهم؛ وذلك بالانتقاء من حديث من عرف بالصدق والأمانة والضبط لحديثه، وإنّما يتأتى لهم ذلك بعد تتبّع مروياته ومقارنتها بأحاديث الثقات.

رغم ذلك ذهب صاحب «الروض النضير» إلى تكذيب أئمة الجرح والتعديل، وجعل مرتبة أبي خالد أعلى وأرفع من درجتهم، وحينئذ لا يحق لهم أن يجرحوا من هو أرفع درجة وفضلاً منهم، ومن جملة ما قاله في هذا السياق: «فيجوز عليهم (أي من جرح أبا خالد) رميه بالكذب والوضع؛ إما تحاملاً وتجاسراً بغير تثبت وإنصاف أو غضباً، وقال في موضع آخر: «... وتبين أن الجرح له بالظنون الكاذبة»⁽¹⁾.

وأسوق هنا كلام العلامة محمد رشيد رضا في بيان أن تكذيب المحدثين لأبي خالد الواسطي ليس تحاملاً، ولا هو قول نابع من عصبية عقديّة أو مذهبية، يقول محمد رشيد رضا: «ولا يصدق هذا على أمثال هؤلاء الأئمة فإنهم لم يكونوا يحاربون أحداً ولا يتعصبون لمذاهب معينة، ولا يتحاملون على أحد في الجرح والتعديل، وقد رووا عن كثير من مخالفينهم في بعض المسائل لما ثبت عندهم عدالتهم، على أن المذهب الذي قيل أنهم يجرحونه لأجله هو مذهب الإمام زيد، وهم متفقون على عدالته وفضله»⁽²⁾.

كما يمكن إلزام القول الذي ذهب إليه «السياغي» بالتساؤلات الآتية: هل الزيدية تتبعوا أحاديث الراوي وسبروها ثم حكموا عليه، أم أنهم عدّلوه من منطلق الخلفية العقديّة والمذهبية؟

وهل المحدثون من السنة كذّبوا كل من هو على غير مذهبهم؟ أم أنّهم كذّبوا حتّى من كان على مذهبهم إن ثبت عليه ذلك؟ وهل قبلوا روايات من كان من الفرق الأخرى؟

(1) الروض النضير، ج 1، ص 31. وأيضاً: ج 1، ص 25.

(2) مجلة «المنار»، رشيد رضا، مجلد 24، ص 79.

ثم هل الزيدية كذبوا أو جرحوا راوٍ من مذهبهم، أم أن روايتهم كلهم عدول؟
 الدليل الرابع: أن جرح المحدثين «الأبي خالد» مبهم غير مفسر⁽¹⁾. مناقشته: كلام المحدثين ليس بتلك الدرجة من الإبهام التي يمكن أن يعتمد عليها في ردّ أقوالهم، ذلك أنه لو تأملنا في نصوصهم لوجدنا أسباب الجرح مفسرة ظاهرة، وهي أسباب موضوعية مبنية على منهجية علمية دقيقة، وفيما يلي بيان لِمأخذ المحدثين على «أبي خالد الواسطي» مستفادة من نصوصهم السابقة:

- أ • وضعه للأحاديث: وهي تُهمة نصّ عليها أئمة معاصرون له كوكيع بن الجراح، وأكّدها أئمة النقد الكبار كابن راهويه وأبي زرعة وغيرهما.
- ب • الإغراب في الرواية، وتفرد به بما لا يتابع عليه من الثقات، وهذا وحده كاف في قواعد المحدثين لردّ روايته، حتى ولو لم يثبت كذبه.
- ذلك أنّ المقرّر في قواعد المحدثين أن الإغراب في الرواية مظنة التهمة بالكذب، ولهذا يقول الإمام أحمد: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنّها مناكير»، ويقول ابن عدي: «طلب غريب الحديث من علامة الكذب»⁽²⁾.
- وقرر ابن رجب قاعدة جليلة في ذلك فقال: «وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد - وإن لم يرو الثقات خلافة - أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه»⁽³⁾.
- ج • الحكم بالنيكاراة على روايته مستفاد من مقارنة روايته بأحاديث غيره المعروفة، وذلك وفق منهج علمي موضوعي يقوم على تتبع المحدثين النقاد لمروياته ومعارضتها بمرويات غيره من أهل الحفظ والضبط، لمعرفة هل وافقت روايته روايتهم أم خالفتها، وبعد هذه العملية النقدية الدقيقة - التي لا تتأتى إلا لأهل الاستقراء والمعرفة الواسعة بالروايات من المحدثين - يتوصل الناقد إلى إصدار حكمه على مرويات الراوي بالنيكاراة أو بالقبول⁽⁴⁾، ويوضح

(1) الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص 237.

(2) كلام أحمد وابن عدي في: الكامل في ضعفاء الرجال، ج 1، ص 111.

(3) شرح علل الترمذي، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح، دت، ج 1، ص 352.

(4) نجد بعض الأمثلة التطبيقية عن ذلك عند: العقيلي في «الضعفاء الكبير»، ج 3، ص 268 حيث ذكر له حديثاً ثم عقّب عليه بقوله: «لا يُعرف هذا الحديث إلا من حديث عمرو بن خالد هذا».

الإمام مسلم هذه العملية النقدية فيقول: «وعلاوة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك؛ كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله»⁽¹⁾.

د • أنه كان يروي أحاديث منكرة وموضوعة عن «زيد بن علي» بالأخص، وعن غيره من الثقات، كما بين أحمد وابن حبان والحاكم وغيرهم. هذه المآخذ المستنتجة من أقوال المحدثين السابقة في «أبي خالد» تدل على عدم إبهامهم لجرحه عندما تقرأ نصوصهم على ضوء قواعدهم العلمية في التعامل مع الرواية والحكم على الرواة.

2- القول بأن الكتاب منسوب إلى زيد بن علي: وهو القول المستفاد من كلام أئمة الحديث في راوي «المجموع» ومدار الإسناد فيه، ذلك أن الراوي للكتاب عن زيد «أبو خالد الواسطي» اتفق علماء الجرح والتعديل على تكذيبه ورد روايته⁽²⁾، وعلماء الحديث يسقطون هذا المسند من الاعتبار؛ لما ذكر من حال روايته.

وقد حكم الإمام الذهبي على رواة «مسند زيد» بالكذب والوضع، واعتبر المتون التي رووها غاية في الغرابة والنعارة، في أسانيدها ومتونها⁽³⁾. ثم في موضع آخر نجد في كلام الذهبي ما يشير إلى أنه ربما اطلع على نسخة من هذا الكتاب، حيث يقول في ترجمة «أبي خالد»: «وحدث عن زيد

- وعند ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال، ج6، ص221-226»: الذي أورد مجموعة من رواياته ثم عقب عليها بقوله: «وهذه الأحاديث التي يرويها عمرو بن خالد» عن حبيب بن أبي ثابت ليست هي بمحفوظة، ولا يرويها غيره، وهو المتهم فيها. فكلام هذين الإمامين الناقلين يدل على أنهما حكما بالنعارة على تلك المرويات، بعد مقارنة أحاديثه مع أحاديث غيره المحفوظة، ليستنتجا نكارة حديثه لتفرده بما لا يتابع عليه.

(1) مقدمة صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، ج1، ص6.

(2) وبالتالي يكون الكتاب مكذوبا على «زيد بن علي» كما قال الأستاذ حاتم العوني في مجموعة محاضرات ألقاها في فن تخريج الأحاديث، نشرت على الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة بعنوان «التخريج ودراسة الأسانيد: ص36».

(3) ميزان الاعتدال، ج2، ص623/ج3، ص257.

بن علي عن آبائه بنسخة منكراة كأنها موضوعة»⁽¹⁾.

كما تكلم الشيخ محمد رشيد رضا عن هذا «المسند» في معرض حديثه عن بعض المطبوعات التي صدرت آنذاك، ونقد الكتاب من وجهة نظر حديثية⁽²⁾. وتكلم الشيخ أحمد شاكر على المسند في مقدمته على «مفتاح كنوز السنة» ووصفه بالمنسوب إلى الإمام زيد بن علي، وشكك في صحته نسبتة إليه⁽³⁾. أما الأدلة التي تثبت عدم صحة نسبة هذا «المسند» إلى زيد بن علي فهي كالآتي:

(أ) • تفرد «أبي خالد الواسطي» برواية «المسند»، وقد كذبه جهابذة المحدثين وتركوا حديثه، وزاده التفرد ضعفا على ضعفه، فأحاديث المسند مدارها وملتقى الطرق فيها عند أبي خالد، وقد ثبت جرحه بأقصى درجات الجرح، من كبار أئمة هذا الشأن، كالإمام أحمد ويحيى بن معين والرازيين والبخاري وغيرهم كما مرّ، قال الشيخ أحمد شاكر عن الكتاب في مقدمته على «مفتاح كنوز السنة»: «... والكتاب الرابع عشر: المسند المنسوب للإمام زيد بن علي... الراوي له عن زيد رجل لا يوثق بشيء من روايته عند أئمة الحديث، وهو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي، رماه العلماء بالكذب في الرواية»⁽⁴⁾.

(ب) • أنّ في سنده رواة كذابون ومتروكون؛ فمنهم من اتفقوا على تضعيفهم وهم الأكثرون، ومنهم من اختلفوا في تعديلهم وهم الأقل، والعبرة بمدار الحديث -أبو خالد الواسطي- حيث ثبت جرحه.

(ج) • إسناده الكتاب لا يصلح للمتابعات والشواهد، بل كثرة طرقه لا تزيده إلا وهناً، فهناك طرق أخرى ذكرها السياغي رواها من الزيدية لا يعرف حالهم، وكلهم يلتقون عند أبي خالد الواسطي.

(1) تاريخ الإسلام، ج4، ص170.

(2) مجلة «المنار»، رشيد رضا، مجلد 24، ص78-79. وإن كان محمد رشيد رضا لم يجزم بكون المسند منسوباً إلى زيد لكنه بين جرح المحدثين لراوي «أبو خالد»، وأشار إلى بعض المسوغات العلمية لحكم علماء الجرح والتعديل على هذا الراوي، رادا على من جعل جرحهم له لمجرد الخلفية المذهبية.

(3) مفتاح كنوز السنة، فنسك، ترجمة فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983، تقديم أحمد شاكر، ص-ع-.

(4) المصدر نفسه، ص-ع-.

(د) • توثيق الزيدية «لأبي خالد» توثيقاً مطلقاً يدعو إلى طرح التساؤل التالي: ألا يمكن أن تكون له أوهام أو أخطاء في بعض الروايات؟ خاصة مع تفرد الرواية، والتفرد من قرائن الوهم والغلط عند علماء العلل، حيث يعللون أحاديث الثقات ويخطئونهم بقرائن كالتفرد والمخالفة وغيرها.

(هـ) • في المسند أحاديث منكراً، تُخالف ما روي عن علي عليه السلام وغيره في كتب السنة الثابتة الصحة عند علماء الحديث؛ وأضرب على ذلك مثالين:

- المثال الأول: حديث علي عليه السلام في طهارة المذي في «مسند زيد: ص 61-62»؛ يخالف ما في الصحاح والسنن، ويظهر من لفظه الوضع، وحديث عليّ في: الصحيحين⁽¹⁾.

- المثال الثاني: حديث علي عليه السلام في «مسند زيد: ص 167»: أن في خمس وعشرين من الإبل خمس شياه؛ يخالف الصحيح في كتب السنة عن أبي بكر وابن عمر عليهما السلام وغيرهما: أن فيها بنت مخاض⁽²⁾.

(و) • كثير من المرويات التي جاءت في المجموع ثبت ضعفها أو وضعها، وهي مثبتة في كتب الموضوعات وغرائب الروايات⁽³⁾.

(ز) • أن أبا خالد تفرد برواية هذا «المسند»، مع أن تلاميذ الإمام زيد من السنة وعلماء الحديث كثيرون، ولو كان المسند معروفاً لاشتهر وانتشر، وكثر رواته من تلاميذه، كما هو الحال مع الموطأ مثلاً، فكيف يتفرد أبو خالد الواسطي بما لا يتابع عليه من الأئمة الحفاظ ممن روى عن زيد.

(ح) • ذكر الإمام الشوكاني في ترجمة «يحيى بن الحسين الشهاري الزيدي»

(1) ينظر: صحيح البخاري (مع الفتح)، دار الفيحاء، دمشق، ط1، 2009/1430، كتاب الغسل، باب غسل المذي والوضوء منه، ج1، ص492. وصحيح مسلم، كتاب الحيض، باب المذي، ج1، ص247.

(2) حديث أبي بكر في: صحيح البخاري (مع الفتح)، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، ج3، ص399-400.

وحديث ابن عمر في: جامع الترمذي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1975/1395، أبواب الزكاة، باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم، ج3، ص8. والأمثلة في ذلك كثيرة.

(3) ينظر بعض هذه الروايات في: الضعفاء الكبير، العقيلي، ج3، ص268. والكامل في ضعفاء الرجال، ج6، ص218-224. والإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص235.

حقيقة تاريخية تفيد تصرّف المترجم له مع بعض تلاميذه في متن «المسند» بالحذف والنقص، حيث يقول: «ورأيت بخط السيد يحيى بن الحسين، وهو ابن الإمام القاسم بن محمد أن صاحب الترجمة تواطأ هو وتلاميذه على حذف أبواب من «مجموع زيد بن علي»، وهو ما فيه ذكر الرفع والضم والتأمين ونحو ذلك، ثم جعلوا نسخاً و بثوها في الناس، وهذا أمر عظيم وجناية كبيرة، و في ذلك دلالة على مزيد الجهل و فرط التعصب، وهذه النسخ التي بثوها في الناس موجودة الآن؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله»⁽¹⁾.

بعد بيان الاختلاف حول أصالة «مسند زيد» أنبه إلى ملحظين هاميين لا ينبغي إغفالهما في هذا الموضوع هما:

الملحظ الأول: ينبغي التنبه إلى أنه لا يوجد «لمسند زيد» ذكر عند المتقدمين في: كتب الحديث رواية أو دراية، ولا في شروحهها، ولا في كتب التراجم والسير والطبقات، ولا حتى في كتب التخريج والزوائد ونحوها، بل ولا في كتب الفهارس والأثبات التي عنيت بتعداد مصنفات الحديث وغيرها⁽²⁾؛ فلماذا لم يتعرض المتقدمون لذكر هذا المسند على سبيل الاحتجاج أو النقد

(1) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج2، ص330. وصاحب الترجمة هو: يحيى بن الحسين ابن الإمام المؤيد بالله محمد بن الإمام القاسم بن محمد الشهاري، من علماء الزيدية، توفي سنة (1090هـ). ترجمته في: المصدر نفسه، ج2، ص329-330.

(2) قمت بالتتبع والبحث في مجموعة كبيرة من المصنفات والمؤلفات في: علوم الحديث، والتراجم والسير والطبقات، وكذا كتب التخريج والزوائد، وفهارس الكتب؛ وذلك بالاستعانة بمحركات البحث في المكتبات الرقمية على جهاز الحاسوب، فلم أجد لهذا الكتاب ذكراً عند المتقدمين ولا المتأخرين، وأول من وجدته ذكره من المتأخرين الإمام الشوكاني في بعض كتبه، ومع ذلك فذكره له قليل جداً ولا يتعدى بعض الإشارات كما في «البدر الطالع، ج2، ص183»، حيث يدل ما ذكره أن الكتاب كان موجوداً في السنوات الأولى من القرن الحادي عشر الهجري، وأنه وقع فيه تصرف وحذف في بعض نصوصه. وكذا ذكره بعض العلماء والكتاب المعاصرين بين ناقد له ومحتج به، ولكن حتى ذكره في الكتب المعاصرة قليل جداً. ينظر: الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، ص233-248؛ الذي أفاض في الكلام عليه. والسنة قبل التدوين، عجاج الخطيب، ص368-369. ومجلة «المنار»، رشيد رضا، مجلد 24، ص78. ومفتاح كنوز السنة، مقدمة أحمد شاكر، ص-ع-. الذي يظهر، والله أعلم، من القرائن السابقة: أن «مسند زيد» كان متداولاً فقط بين الزيدية، ولم ينتشر ويشتهر عند علماء السنة إلا في مطلع العصر الحديث؛ لذا كان من أوائل من تكلم عليه من وجهة نظر حديثة العلامة محمد رشيد رضا، ثم بعده العلامة أحمد شاكر.

أو نحو ذلك؟

جواب هذا الإشكال يحتمل أمرين: الأول: أنه لم يكن هذا الكتاب موجوداً في وقتهم ولم يعرفوه، ويشهد لذلك أنهم لم يشيروا إلى هذا الكتاب في ترجمة أبي خالد الواسطي راويه عن الإمام زيد، ولا في ترجمة غيره ممن رواه عنه، فضلاً على أن يذكروه في ترجمة الإمام المنسوب إليه «زيد بن علي». الاحتمال الثاني: أنهم ضربوا عنه صفحا لأن راويه الأصلي هو أبو خالد عمرو الواسطي، وروايته ساقطة واهية عندهم، لذا لم يلفتوا إليه ولم يذكروه أو يحتجوا به.

لكن هذا الاحتمال وإن كان وارداً فهو ضعيف، إذ يُعترض عليه بأن منهج المحدثين يقتضي تمييز الصحيح من الضعيف والتنبيه على الموضوعات، لذا نجدهم ينبهون على الرواة المتروكين والضعفين في كتب تراجم الرواة، بل خصّصوا مصنفاتٍ لتراجم الضعفاء والمتروكين، وكتبوا في الروايات الموضوعية والمكذوبة.

الملحظ الثاني: أن علماء الحديث لما ترجموا لزيد بن علي لم يذكروا هذا الكتاب أو المسند من مؤلفاته وآثاره، حتى على سبيل أنه منسوب إليه، ذلك أنه جرت عادة المصنفين في التراجم والطبقات أن يذكروا المؤلفات والآثار العلمية للمترجم له، أو ما نسب إليه على الأقل، وهو ما لا نجده مع هذا الكتاب، وهذا أمر يثير الإشكال والريبة حول وجود هذا الكتاب أصلاً في الأعصار المتقدمة.

كما لا نجد للكتاب ذكراً أيضاً في تراجم رواته عن «زيد»، بداية من «أبي خالد» ثم مروراً بمن جاء بعده، مع أن بعض رواته معروفون ومترجم لهم في كتب الرجال، سواء كانوا ضعفاء أو مقبولين؛ فالرواة إذن معروفون، لكن الكتاب الذي يروونه لا تُذكر روايتهم له.

بيد أن ما أورده الخطيب البغدادي والذهبي من نصوص -سبق ذكرها- في ترجمة «عبد العزيز البغدادي» جامع المسند، يعطي بعض الإشارات التي لو جمعناها مع قرائن أخرى، أمكن أن نخرج باستنتاجات عن كيفية نشوء نسبة «المسند» إلى زيد بن علي؛ على النحو الآتي:

- بدايةً أبو خالد عمرو الواسطي أخذ عن زيد بن علي، وتدل نصوص الأئمة النقاد على أنه متهم بوضع الأحاديث عن الثقات وخاصة منهم زيد بن علي كما نبّه أحمد وابن حبان والحاكم، ويفهم من ذلك أن عمرو بن خالد

الواسطي كانت عنده مجموعة لا بأس بها من الروايات عن زيد بن عليّ سواء كانت منحوّلة عليه كما نبّه المحدثون النقاد، أو كان سمعها حقيقة من زيد، وهو ما لا يمكن الجزم به، لكن يبقى احتمالاً وارداً في بعض ما يرويه، وإن كان لا يتابع عليه ولا يحتاج به.

- ثم نقل هذه الروايات عنه بعض رواة الزيدية وغيرهم كابن الزبرقان ونصر بن مزاح، إلى أن وصلت تلکم الروايات إلى من يعرف بجامع المسند وهو «عبد العزيز بن إسحاق البغدادي»، الذي ذكر عنه الخطيب البغدادي والذهبي - كما سبق -: أنه كانت له كتب مصنفة على رأي الزيدية. فإذا أخذنا في الحسبان أن المحدثين لم يتكلّموا عن مصنفات لروايات الزيدية في تراجم من قبله من رواة المسند، حتى أتوا على «عبد العزيز البغدادي»، أمكن حينئذ احتمال أن يكون هو جامع شتات تلك الروايات والمؤلف بينها وجامعها في مصنّف مستقلّ هو هذا «المسند»، وليس زيد بن عليّ ولا عمرو الواسطي.

خاتمة:

أما النتائج التي يمكن استخلاصها بعد دراسة هذا الموضوع من زاوية نقدية حديثة فأوجزها في النقاط الآتية:

1- الإمام زيد بن عليّ من علماء آل البيت الثقات، احتج بروايته المحدثون، وأخرج أصحاب الكتب الستة حديثه.

2- الزيدية من أقرب فرق الشيعة إلى السنة ومن أكثرها اعتدالاً.

3- من أهم كتب الرواية والفقہ عند الزيدية «مسند الإمام زيد»، وهم يثبتون نسبته إلى «زيد بن عليّ»، ويرون صحة ما جاء فيه من مرويات، كما أنّهم يوثقون رواياته ويجعلونهم في أعلى درجات التعديل، لكن أحوال هؤلاء الرواة تختلف في كتب المحدثين عما ذهب إليه الزيدية.

4- «مسند الإمام زيد» ليس محل قبول وثقة عند المحدثين؛ لا لأنّه يجمع مرويات زيد بن عليّ، ولا لأنّه كتاب خاص بالزيدية، بل لأنّ الرواة الناقلين له عن زيد في أدنى درجات الجرح، وخاصة منهم مدار إسناده وناقله عن زيد «أبو خالد عمرو الواسطي» فهو منسوب إلى الوضع والكذب وغالب أحاديثه من قبيل المناكير والموضوعات، ناهيك عن أحوال بقية الرواة كنصر بن مزاحم وغيره، وعلى هذا الأساس يقوم النقد الذي وجهه محمد رشيد رضا وأحمد شاكر وغيرهما إلى الكتاب.

ومع ذلك يحتاج «المسند» إلى دراسة استقرائية لمتونه، ومقارنتها مع

متون كتب السنة المشهورة (من الصحاح والسنن ومسانيد ومعاجم وغيرها) للخروج بأوجه الاختلاف والتشابه بين الروايات، ولبيان أثر مخالفة وتفرد الضعفاء في النقل على ألفاظ الروايات ومدلولاتها.

5- كتب تراجم الرواة تثبت اتفاق المحدثين النقاد على نكارة حديث أبي خالد الواسطي، وهذا الحكم الذي قرره المحدثون مستفاد من النظر في حديثه وسبر مروياته ومعارضتها بروايات غيره من أهل الحفظ والرضا، وهو منهج علمي موضوعي دقيق أعمله الأئمة النقاد حتى على مرويات الثقات من السنة؛ لذا لا يستقيم القول بأن حكمهم على «أبي خالد» نابع من خلفية عقدية ومذهبية، كيف وهم يقبلون حديث الرواة من أصحاب الفرق إذا كانوا من أهل العدالة والضبط.

6- لم يوافق السياغي شارح «مسند زيد» على انتقاد المحدثين لأبي خالد الواسطي الراوي الأساسي للكتاب، واعترض على ما ذهبوا إليه بأدلة لا تثبت أمام النقد الحديثي، وتبعه في ذلك الأستاذ أبو زهرة، لكن ما استندا إليه في ردّ اتفاق المحدثين على تضعيف أبي خالد غير محرر على قواعد المحدثين.

7- لا نجد «لمسند زيد» ذكراً في كتب العلماء المتقدمين مع أننا نجد بيان أحوال جملة من رواته، ولعل هذا الكتاب لم يكن موجوداً - أو على الأقل مجموعاً في مؤلف مستقل - في وقتهم، والمؤكّد تاريخياً من خلال مضمون الكتاب ومنهجية تأليفه، وعدم اشتهاره كبقية المصنفات الحديثية المعروفة؛ أنّ زيد بن علي ليس جامع الكتاب ولا مؤلفه كما يرى الزيدية، ويُرجح أن أول من صنّفه ورتبه في مؤلف مستقل هو «عبد العزيز بن إسحاق» حسب ما أشار إليه الخطيب البغدادي والذهبي، وكذا ما يذكره الزيدية بأنه هو جامع المسند.

8- الملاحظ أن «مسند زيد» كان متداولاً بين الزيدية فحسب، لذا لم يتعرض المتقدمون لنقده في حين نقدوا رواته ولم يشيروا إليه في سياق ذلك، وإنّما عرف الكتاب شهرة وانتشاراً عند السنة بعدما طبع في مطلع القرن العشرين، فكان من أبرز من تعرض لنقده الشيخ محمد رشيد رضا في معرض حديثه عن بعض المطبوعات الجديدة آنذاك، ثم تكلم عنه الشيخ أحمد شاکر في حديثه عن الكتب المفهرسة في «مفتاح كنوز السنة». ■

المصادر والمراجع

1. الإمام زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي،

- القاهرة، دت.
2. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت.
 3. تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2003.
 4. التاريخ الكبير، البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، عن: مجلس دائرة المعارف العثمانية.
 5. تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ/2002.
 6. التخرّيج ودراسة الأسانيد: مجموعة محاضرات ألقاها الأستاذ حاتم العوني نشرت على الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة.
 7. تقريب التهذيب، ابن حجر، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط1، 1986.
 8. تهذيب التهذيب، ابن حجر، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1326هـ.
 9. تهذيب الكمال، جمال الدين المزي، تحقيق بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط1، 1413هـ/1992.
 10. الثقات، ابن حبان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، 1393هـ/1973.
 11. جامع الترمذي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395هـ/1975.
 12. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ/1952، عن: مجلس دائرة المعارف العثمانية.
 13. ديوان الضعفاء والمتروكين، الذهبي، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط2، 1387هـ/1967.
 14. الروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير، شرف الدين السياغي، دار الجيل، بيروت، دت.
 15. الزيدية نظرية وتطبيق، علي عبد الكريم الفضيل، دار العصر الحديث، بيروت، ط2، 1412هـ/1991.
 16. السنة قبل التدوين، محمد عجّاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط3، 1400هـ/1980.
 17. سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق كامل الخراط، شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1402هـ/1982.
 18. شرح علل الترمذي، تحقيق نور الدين عتر، دار الملاح، دت.
 19. صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.
 20. الضعفاء الكبير، العقيلي، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ/1984.

21. الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1406هـ.
22. علوم الحديث، أبو عمرو بن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، 1434هـ/2013.
23. فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار الفيحاء، دمشق، ط 1، 1430هـ/2009.
24. فتح المغيث شرح ألفية الحديث، شمس الدين السخاوي، تحقيق صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ/2001.
25. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط 1، 1417هـ/1997.
26. الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1418هـ/1997.
27. لسان الميزان، ابن حجر، دائرة المعارف النظامية، الهند/ مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط 2، 1390هـ/1971.
28. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396هـ.
29. مجلة «المنار»، رشيد رضا، مجلد 24، سنة 1341هـ/1923.
30. مسند الإمام زيد بن علي، جمع عبد العزيز بن إسحاق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 1983.
31. مفتاح كنوز السنة، فنسك، ترجمة فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1983.
32. مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1411هـ/1990.
33. الملل والنحل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، دت، ص 154-155.
34. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، تحقيق محمد عطا - مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1412هـ/1992.
35. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر، الرياض، 1420هـ/2000.
36. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1382هـ/1963.
37. النكت على ابن الصلاح، ابن حجر، تحقيق ربيع بن هادي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، السعودية، ط 1، 1404هـ/1984.
38. الوضع في الحديث، طبعة مكتبة الغزالي، دمشق، 1401هـ/1981.